

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ١٠٤

الخميس، ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أش (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال (تابع)

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

مشروع القرار (A/68/L.41/Rev.1)

السيدة فيلاسيكا كوماثيرو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي" والوارد في الوثيقة A/68/L.41/Rev.1 تحت البند ٦٣ (أ) من جدول الأعمال. ومجموعة الـ ٧٧ والصين تود أن تعرب عن تقديرها لجميع الوفود على مداولاتها البناءة وعلى إسهاماتها في مشروع القرار.

يؤكد مشروع القرار المقدم اليوم من جديد على دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الاتحاد الأفريقي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويقرّ بالتقدم المحرز في تنفيذها. كما يرحب بالتزام القادة الأفارقة بجدول أعمال التكامل السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا، وبالمثل الأعلى المتمثل في وحدة أفريقيا والنهضة الأفريقية، كما تأكد مجدداً في الإعلان الرسمي الذي اعتمد في أيار/مايو عام ٢٠١٣. بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ويرحب مشروع القرار أيضاً بالتقدم المحرز في إعداد خطة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت، خلال مناقشة مشتركة، في البند ٦٣ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) وفي البند ١٣ من جدول الأعمال أثناء جلسيتها العامتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين المعقودتين في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة دولة بوليفيا المتعددة القوميات لعرض مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيصدر إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1447138 (A)



الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا ليقدّم تنقيحاً شفويّاً لمشروع القرار A/68/L.41/Rev.1.

السيد أوغوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في مستهلّ حديثي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن اعتماد مشروع قرار هام جداً متعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبالمثل، أشكركم على إتاحة الفرصة لي، بصفتي ميسر مشروع القرار، للإدلاء بهذا البيان.

إن جوهر ولاية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هو تيسير البرامج والمشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية وتنسيق تنفيذها وتشجيع الشراكات وتعبئة الموارد والبحث وإدارة المعرفة. إنها ولاية تأخذها جميع الدول الأفريقية على محمل الجد تماماً وتسعى إلى الحصول على الدعم من جميع الشركاء في التنمية من أجل تحقيقها بشكل كامل. وبناء على ذلك، فإن الجمعية العامة تتفاوض دائماً حول القرار المتعلق بالشراكة الجديدة وتعتمده بتوافق الآراء.

ويسرني أن الإجراء نفسه قد تم اتباعه اليوم في هذا الصدد. وبصفتي ميسر مشروع القرار، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر كل الوفود على روحها البناءة ومرونتها طوال عملية المفاوضات. وأود أن أعرب عن امتناني بوجه خاص لجميع المشاركين على تهيئة الساحة للتوصل إلى الحل التوفيقي الدقيق الذي تم التوصل إليه في صياغة مشروع القرار.

وإذ أنتقل إلى الفقرة ٣٩ من مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1، أود أن أشير إلى أنها كانت أصعب فقرة على الحل. وبصرف النظر عن كونها تتضمن صيغة متفقا عليها تمت استعارتها بأكملها من القرارات الحالية والسابقة المتعلقة بالتجارة التي اتخذها الجمعية العامة، فإنها قد سلطت الضوء بشدة على بعض المسائل الجاري مناقشتها في جنيف في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ بوصفها رؤية استراتيجية وخطة عمل لضمان عملية تحول اجتماعية واقتصادية إيجابية في أفريقيا في السنوات الخمسين القادمة، لا سيما من خلال التكامل الإقليمي والتصنيع وتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل.

وفيما يتعلق بموضوع الحوكمة، يرحب مشروع القرار بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرز في تنفيذ "الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران"، وخاصة إنجاز عملية استعراض الأقران في ١٧ بلداً، ويرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ برامج العمل الوطنية المنبثقة عن تلك الاستعراضات. كما يقرّ مشروع القرار ويرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة في تنفيذ الشراكة الجديدة.

ويجب أن تواصل البلدان المتقدمة النمو دعم التقدم الذي أحرزته أفريقيا حتى الآن. وفي هذا الصدد، يعرب مشروع القرار عن القلق إزاء حصة أفريقيا المنخفضة بشكل غير متناسب في حجم التجارة الدولية، والتي تقف عند حوالي ٣ في المائة، ويعرب عن القلق أيضاً من انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا في عام ٢٠١٣، وكذلك يعرب عن القلق إزاء زيادة عبء الدين لبعض البلدان الأفريقية. وفي هذا السياق، يدعو مشروع القرار المقدم اليوم إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وأخيراً، فإن الجهود الأفريقية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع وإيجاد فرص عمل وضمان التنمية المستدامة يجب أن يكملها دعم مستمر من جانب شركائها من البلدان المتقدمة النمو. وفي هذا السياق، حثّ مشروع القرار المجتمع الدولي على إيلاء الاهتمام الواجب للأولويات المحددة في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا عند صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ولا يشكل سابقة بالنسبة للقرارات التي تتناول الاتفاقات المقبلة.

وفي الختام، أود أن أتشاطر مع الجمعية العامة حكمة مأثورة باللغة السواحلية، تقول إنه من غير المجدي بالنسبة لي أن أعترف بشخص لا يعترف بي. وأشكر جميع الوفود على الإقرار بالخطوط الحمراء لبعضها بعضا وعلى إجراء تعديلات على أساسها، لا سيما بخصوص الفقرة ٣٩. كما أشكر الجميع على الثقة التي أولوها إياي بصفتي ميسر مشروع القرار وعلى الدعم المقدم لإكمالته بنجاح واعتماده.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1، المعنون "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي"، بصيغته المنقحة شفويا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1: إستونيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، سلوفينيا، فرنسا، لكسمبرغ، النرويج، النمسا، هنغاريا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.41/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٨/٣٠١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٦٣ من جدول الأعمال، وفي البند ٦٣ من جدول الأعمال ككل؟

ولما يقرب من شهر، بدا التوصل إلى حل توفيقى بشأن الفقرة أمراً يكاد أن يكون بعيد المنال. وفي نهاية المطاف، توصلنا إلى نتيجة مفادها أن الفقرة ٣٩ يجب ألا تفرقنا أو تقوض جهودنا الجماعية، بما أن تركيزنا الأساسي يبقى على الدعم الكامل والفعال لتنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبناء على ذلك، أود أن أدخل تنقيحاً شفوياً على الفقرة ٣٩ لإنهاءها بعد كلمات "المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية" ولحذف الصياغة الواردة بعدها. وبالتالي ستنص الصيغة المنقحة للفقرة ٣٩ على:

"تلاحظ التقدم المحرز في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وتتطلع إلى تنفيذ "مجموعة تدابير بالي" في حينها، بما في ذلك اتفاق تيسير التجارة، وتدعو إلى التوصل إلى نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وتركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية".

وأود أن أبين أن الفقرة ٣٩ المنقحة، كما تلوتها، هي صياغة متفق عليها في سياق القرارات السابقة للجمعية العامة بشأن هذا البند، ولكن بسبب سعيها إلى اتفاق يحظى بتوافق الآراء، طلبنا التنقيح الشفوي الذي اقترحتة للتو.

كما أود أن أوضح أن هذه هو الحل المتفق عليه الذي يمثل مكسبا لجميع الأطراف. وفي هذا الصدد، أود أن أضيف أن توافق الآراء بشأن الفقرة ٣٩ تم التوصل إليه على أساس تفاهم يقضي بأن الفقرة، بصيغتها الحالية مع التنقيح الشفوي الذي تلوته من فوري، لا يجوز استخدامها للمساس بالمفاوضات المقبلة في إطار منظمة التجارة العالمية ولا القرارات بشأن المسائل التجارية التي يجري التفاوض عليها في الجمعية العامة واعتمادها من قبلها. وبعبارة أخرى، فإن التعديل خاص

المجموعة، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة من أجل البت في البند الهام من جدول الأعمال المعروض علينا.

وتؤكد المجموعة من جديد دعمها المستمر لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وفي هذا الصدد، تخطط المجموعة علماً بتعيين السيد خوان كلوس لفترة ثانية مديراً تنفيذياً للبرنامج. كما تحدد المجموعة التأكيد على أهمية الولاية المسندة إلى البرنامج وضرورة تنفيذها تنفيذاً تاماً وفعالاً. وستزيد أهمية الولاية في المستقبل بالنظر إلى الازدياد المستمر في عدد سكان العالم والتحديات المترتبة عن ذلك في سواء في المناطق الريفية أو الحضرية حول العالم.

وفي هذا الصدد، تظل المجموعة حريصة على تعزيز البرنامج في سياق مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في عام ٢٠١٦. وهذا الأمر له أهمية حاسمة في جميع الدول الأعضاء بالنظر إلى أن التوسع الحضري أصبح أولوية عالمية لها مزاياها مثلما لها تحدياتها. بالتالي، فإنه لا بد من تعزيز البرنامج إذا أريد له أن يساعد الدول الأعضاء على التصدي بالقدر الكافي لتحديات المستوطنات البشرية والتوسع الحضري في القرن الحادي والعشرين.

ولهذا السبب، فإن المجموعة قد قررت، واضحة في اعتبارها بعض المزايا التي يمكن جنيها من فترة العمل الثانية هذه، قبول إعادة تعيين المدير التنفيذي الحالي. بيد أن هذا لا يعني أننا راضون تماماً عن أداء الهيئة وحوكمتها الحاليين. فلدينا شواغل جدية، ونود طرحها للنظر فيها، بحيث يمكن إيجاد الحلول المناسبة لها على سبيل الاستعجال.

يتعلق الشاغل الأول بتوسيع الأثر البرنامجي لموئل الأمم المتحدة. تلاحظ المجموعة بقلق عميق انكماش الأثر البرنامجي لموئل الأمم المتحدة. ونقول هذا لأن بعض البرامج التي يدعمها الموئل حتى الآن في البلدان الأفريقية قد أوقفت تحت الإدارة

تقرر ذلك.

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(هـ) انتخاب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مذكرة من الأمين العام (A/68/915)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، بموجب المقرر ٦٤/٤٢٨ المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠، وبناء على اقتراح الأمين العام، السيد خوان كلوس (إسبانيا) مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة عمل مدتها أربع سنوات، تبدأ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وتنتهي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وفقاً للقرار ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يرشح الأمين العام السيد كلوس لتعيد الجمعية العامة انتخابه مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لفترة عمل تبدأ في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وبناء على ذلك، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في انتخاب السيد خوان كلوس مديراً تنفيذياً للبرنامج لفترة أربع سنوات تبدأ من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وتنتهي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلى بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. في البداية، تشكرهم

ترقية الموظفين إلى الوظائف التي تؤثر على قضايا السياسات العامة الرئيسية واتخاذ القرارات في البرنامج. وحل تلك المسألة الهامة بطريقة احترافية ومقبولة من الناحية السياسية أمر في غاية الأهمية إذا ما أردنا أن يتصدى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بفعالية للتحديات التي تواجه العالم النامي.

ويتعلق الشاغل الثالث بتعبئة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها من أجل الإدارة الفعالة للبرنامج. ونحن نعلم أن تخصيص موارد مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة يكاد لا يكفي لتمويل الأنشطة التشغيلية والبرنامجية للبرنامج بصورة كاملة وفعالة. لهذا، تستمرّ الموارد الخارجة عن الميزانية في القيام بدور بالغ الأهمية.

ومع ذلك، يساورنا القلق من أن حشد الموارد المالية الحالي من مصادر من خارج الميزانية العادية للأمم المتحدة قد تراجع بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية. ونلاحظ بقلق أنه لم يتسن عقد الدورة الأخيرة لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة إلا بفضل دعم أحد بلداننا الأفريقية. وبينما تعرب المجموعة عن تقديرها للدعم السخي المقدم من الدولة الشقيقة في هذا الصدد، نشعر بالقلق لأن فشل الإدارة في تعبئة الموارد المالية من الشركاء التقليديين وأصحاب المصلحة الآخرين لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبل البرنامج. ولذلك، فإننا نشجع المدير التنفيذي على مواصلة التواصل مع الشركاء التقليديين من أجل تعبئة الموارد.

وفي الختام، تؤكد المجموعة من جديد التزامها حيال البرنامج، وستواصل بذل كل ما في وسعها لضمان تنفيذه لولايته تنفيذاً كاملاً. وتؤكد المجموعة الأفريقية أيضاً أن المسائل التي أثارها يجب التصدي لها بشكل فعال وعاجل. ولذلك، سنستمر في متابعة التقدم المحرز في هذا الصدد ونأمل أن يعالج المدير التنفيذي، بعد تعيينه، هذه الشواغل بفعالية.

الحالية. ومن الواضح أن هذا أمر غير مقبول نظراً لأن الأنشطة البرنامجية المهمة التي ينفذها البرنامج هي في المقام الأول في العالم النامي، حيث لا تفتأ تحديات المستوطنات البشرية والتوسع الحضري تتزايد.

في السياق نفسه، نشعر بالقلق إزاء افتتاح و/أو نقل بعض مكاتب موئل الأمم المتحدة، لا سيما في المدن الأوروبية وإليها. ومع أننا قد لا نطعن في القصد من هذه التحركات، إذ إن موئل الأمم المتحدة أنشئ من أجل المساعدة في بناء القدرات في جميع الدول، لكن المجموعة لا توافق على النهج الانفرادي الذي اتخذته الإدارة في هذا الصدد.

ونقول هذا لأن نقل و/أو فتح مكاتب جديدة له تداعيات في الميزانية البرنامجية ويؤثر على الإدارة اليومية والحوكمة واستخدام الموارد المالية المتاحة. وغني عن القول إن هذه المبادرات لا ينبغي مطلقاً أن تتم بطريقة تضر بالوظائف الأساسية لمقر البرنامج في نيروبي. ومن ثم فإننا نؤكد من جديد أن مثل هذه القرارات البالغة المهمة المتعلقة بالترتيبات الإدارية للبرنامج يجب ألا تتخذ إلا بالتشاور الكامل مع جميع الدول الأعضاء ومعوافقتها.

يتمحور الأمر الثاني الذي يشغل بال المجموعة حول خيبة الأمل إزاء طريقة التعامل مع تنمية الموارد البشرية وشؤون الموظفين في الموئل. وفي حين أننا نسلم بأن البرنامج قد شهد بعض التحديات المالية في الماضي القريب، فإننا مع ذلك لا نؤيد بعض التدابير التي اتخذت أو يجري اتخاذها لإبقائه في وضع مالي جيد. لا توافق المجموعة على وجه الخصوص على مبادرات التقشف التي تستهدف في المقام الأول الأفراد من البلدان النامية، فضلاً عن الافتقار إلى التشجيع و/أو تهميش بعض المناصب الرئيسية في البرنامج.

وفي هذا الصدد، نشدد على الحاجة إلى إقامة توازن بين الشمال والجنوب، ولا سيما فيما يتعلق بتوظيف و/أو

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد يورغ شتوسبرغ عضواً في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة عضوية تبدأ في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن النظر في مشروع القرار A/68/L.54، المعنون "طرائق استعراض الجمعية العامة لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" المقدم في إطار البند ١٦ من جدول الأعمال المعنون "تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية" قد تأجل إلى موعد لاحق يُعلن عنه في حينه. وسيُعاد إصدار الوثيقة لأسباب فنية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحتتم نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات للملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (ي) تعيين أعضاء وأعضاء منابرين في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة.

مذكورة من الأمين العام (A/68/940)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة التاسعة والتسعين المستأنفة المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٤، أن تدرج هذا البند الفرعي في جدول أعمال الدورة الحالية. كما يذكر الأعضاء أنه، في الجلسة ذاتها، قررت الجمعية العامة النظر مباشرة في البند الفرعي في الجلسة العامة، وذلك مراعاة لأن اللجنة الخامسة اختتمت أعمالها في الجزء المستأنف من الدورة على ألا يشكل ذلك سابقة.

وعلى النحو المبين في الوثيقة A/68/940، تلقى الأمين العام إشعاراً باستقالة السيد غيرهارد كونترله (ألمانيا) من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، اعتباراً من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وعليه، سيكون مطلوباً من الجمعية العامة أن تُعين في دورتها الحالية هذه شخصاً لشغل الوظيفة الشاغرة للفترة المتبقية من مدة عضوية السيد كونترله التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. كما ورد في تلك الوثيقة أن حكومة ألمانيا رشحت السيد يورغ شتوسبرغ للملء الشاغر الناشئ عن استقالة السيد كونترله. وقد أبلغ رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى الأمانة العامة بأن المجموعة تؤيد ترشيح السيد شتوسبرغ.